التنمية من خلال العولمة

- تساهم العولمة في تناقص أهمية السياسات الاقتصادية المحلية في التأثير على الأداء الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من خطورة خاصة على الاقتصادات النامية الحديثة.
- لذلك فهناك حاجة ملحة لاستخدام الفضاء المتاح من السياسات لأغراض التنمية.
- وهو الأمر الذي يقود إلى ضرورة إعادة هيكلة الاستراتيجيات و السياسات بهدف إعادة صياغة مفهوم التنمية وبالشكل الذي يدخل بنظر الاعتبار تطورات العولمة. خدمة لتحسين خيارات البشر.

- ولعل من أهم مقومات إعادة النظر بمفهوم التنمية في ظل العولمة ما يلي:

  - أخذ الشروط الأولية السائدة بنظر الاعتبار
  - أهمية المؤسسات
  - مدى ملائمة السياسة في الاقتصاد
  - أهمية الحكم الصالح

- هناك تصور يقوده الاقتصاديون التقليديون (الأرثوذكس) فحواه أن العولمة تقود إلى التقاء Convergence جميع الاقتصادات حول دولة الرفاه من خلال تحرير التجارة، وتسريع التصنيع، وغيرها من قواعد الحرية الاقتصادية.

- تتفق اتجاهات العولمة الاقتصادية مع أطروحات الليبرالية الجديدة من حيث:

- يجب تقليص دور الحكومة كلما كان ذلك ممكنا. وقصر سلطاتها إلى الحد الأدنى Minimalist State.
- لا ينظر للسوق على أنه مكمل لدور الحكومة بل بديل.
- يجب أن يتم تخصيص الموارد وفقا لأسعار السوق التي تقترب بدورها من الأسعار الدولية.
- يجب أن لا تعمل السياسات المحلية، والسياسات الاقتصادية، وحتى الحدود الجغرافية كعائق أمام العولمة.

تعريف مؤشرات العولمة الاقتصادية:

- هي عملية ينتج عنها الإزالة التدريجية للقيود على الأسواق المحلية لصالح السوق الدولي، من حيث التجارة، والاستثمار المباشر، وانتقال عوامل الإنتاج والسلع والخدمات، ورؤوس الأموال.
- على أن يتم ذلك من خلال التحرير التدريجي من السياسات المحلية، وفي ظل تطور تكنولوجي خاصة في مجال المعلومات والاتصالات.

- أهم أشكال العولمة الاقتصادية:

- عولمة الاستهلاك: حيث يصبح البلد المصنع للسلعة الاستهلاكية مستقل عن جنسية المستهلك.
- عولمة الإنتاج والملكية: حيث تصبح جنسية مالك الأصل والمسيطر على الأصول المنتجة مستقلة عن البلد المضيف لهذه الأصول.

هل تقود العولمة للتنمية؟

- في مقارنة شيقة لعولمة نهاية القرن التاسع عشر، وعولمة نهاية القرن العشرين يشير (Nayyar, 2006) إلى مقارنات مهمة في علاقة التنمية بالعولمة، وبتضييق الفجوة ما بين البلدان المتقدمة، والنامية.
- تمثل الفترة 1870-1914عهد حرية التجارة حيث لم توجد قيود جوهرية على حرية انتقال السلع، رأس المال والعمل، مع تدخل حكومي في الحياة الاقتصادية في حده الأدنى.

- وقد وصل معدل نمو التجارة الخارجية خلال هذه الفترة إلى 3.5% سنويا مقارنة بمعدل نمو للناتج بلغ 2.5% سنويا. ويعود ارتفاع توسع التجارة الدولية جزئيا وفقط جزئيا إلى تحرير التجارة أساسا:
- مارست بريطانيا فقط حرية التجارة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- بدأت أوربا بخفض القيود على التجارة بدءا من عام 1860.
- إلا أن هذا النوع من تحرير التجارة استمر في أوربا لعقدين فقط.

- مارست الولايات المتحدة سياسة الحماية الجمركية للفترة (1870–1913) (بمتوسط 40–50%).
- ارتفع معدل الرسوم على الواردات في فرنسا، للفترة (1875–1913) على السلع المصنعة، من (13%) إلى (20%)، وفي إيطاليا من (10%) إلى (20%)، وفي ألمانيا من (5%) إلى (13%).
- كان الاستثناء الوحيد من الحماية في أوروبا هو حالة بريطانيا، وايرلندا التي استمرت في ممارسة الحرية التجارية.

- تم فرض الحرية التجارية على بقية دول العالم من خلال دبلوماسية الحروب أو الاستعمار.
- ففي عام 1842 وقعت الصين وبريطانيا اتفاقية ترتب عليها أن فتحت الصين أسواقها في ظل حماية وصلت إلى 5% فقط.
- في الأربعينيات من القرن التاسع عشر فرضت بريطانيا حرية التجارة على الهند، وفرضت هولندا هذه الحرية على إندونيسيا.

- في عام 1858 وقعت اليابان اتفاقيات شيمودا – هاريس Shimoda - Harris تحت حراب تهديد السفن الأمريكية للتحول من الحماية لحرية التجارة.
- تبعت كوريا نفس الاتجاه بسبب تعامل أسواقها مع اليابان.
- وفي نفس السياق فرضت اتفاقيات مشابهة على دول أمريكا اللاتينية بحيث لا تزيد تعريفتها الجمركية عن (5%).

- معنى ذلك أن البلدان المتقدمة في تلك الفترة انتهجت سياسة الحماية، في حين فرضت حرية التجارة على بقية البلدان (العالم النامي).
- ولم يقتصر الأمر على ارتفاع معدل نمو التجارة الخارجية بل شمل ذلك رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي الذي وصل عام 1914 إلى حوالي (14) بليون على المستوى الدولي. في حين وصل رصيد الاستثمار الأجنبي طويل الأجل في العالم إلى (44) بليون (تبلغ حصة الاستثمار غير المباشر أو استثمار المحفظة حوالي الثلثين).

وقد بلغت حصة آسيا وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي عام 1914 حوالي النصف. في حين ذهب النصف الآخر لأوربا، وشمال أمريكا. كما ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية (المباشر وغير المباشر) من (3.5) بليون عام (1870) إلى (11.4) بليون عام 1900 وإلى (22.7) بليون عام 1914 (شكل هذا المبلغ حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية آنذاك).

- كما شهدت نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين تكاملا مهما للأسواق المالية الدولية لتوفير قنوات مناسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر. وقد شكلت الأوراق المالية الأجنبية، عام 1913، حوالي (59%) من إجمالي الأوراق المتداولة في سوق لندن، ووصلت هذه النسبة إلى 53% في حالة سوق باريس عام 1908.

- كما لعب النظام المصرفي دورا أساسيا في انتقال رؤوس الأموال ما بين البلدان .
- وقد تجسدت هذه التطورات في تلك الفترة في ارتفاع الصادرات من رؤوس الأموال للاقتصاد الدولي. وقد تربعت بريطانيا كأكبر بلد محقق لفائض في الحساب الجاري، للفترة 1880-1913، وصل إلى حوالي (5%) من الناتج المحلي الإجمالي. أما في عام 1914 فقد وصل معدل تدفق رؤوس الأموال في حدود (5%) من الناتج في أغلب البلدان المصدرة لرؤوس الأموال.

- أما فترة النصف الأخير من القرن العشرين فقد استمرت نفس ظواهر العولمة بالعمل: التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي، والتمويل الدولي.
- فقد ارتفعت حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من (6%) عام 1950 إلى (14.3%) عام 1975 وإلى (20.2%) عام 2000. ويسري هذا الاتجاه على كل من البلدان الصناعية، والنامية.

- أما في مجال الاستثمار الأجنبي فقد ارتفع رصيد هذا الاستثمار دوليا من (68) بليون عام 1960 إلى (636) بليون عام 1980، وإلى (625) بليون عام 2000. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع هذا الاستثمار من (4.4%) عام 1960 إلى (6.1%) عام 1980 ، وإلى (20%) عام 2000.
- كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين نموا جوهريا في التمويل الدولي وعلى الجهات الأربعة: أسواق العملة الأجنبية، والإقراض المصرفي، والأصول المالية، والسندات الحكومية.

فقد زاد التعامل في أسواق العملات الأجنبية من (15) بليون عام 1993 إلى (1490) بليون عام 1998، يوميا. كما بلغت نسبة التعاملات الدولية بالنقد الأجنبي نسبة إلى الصادرات (9:1) عام ارتفعت إلى (12:1) عام 1983 ثم إلى (100:1) عام 1998.

أما فيما يخص النشاط المصرفي الدولي فقد ارتفعت صافي القروض المصرفية الدولية كنسبة من الناتج من (0.7%) عام 1964 إلى (8.0%) عام 1980، ثم إلى (13.5%) عام 2000. وكنسبة من الناتج إجمالي تكوين رأس المال ارتفعت هذه النسـبة من (6.4%) إلى (51.1%) ثم إلى (62.8%) لنفس السنوات.

- وشهدت الأسواق الدولية للأصول المالية نموا مشابها. ورغم أن الضمانات غير كاملة إلا أنها تخدم نفس الاتجاه. فقد ارتفعت قيمة مبيعات ومشتريات السندات والأوراق المالية ما بين المقيمين وغير المقيمين من أقل من (10%)، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في الولايات المتحدة، و (70%) في ألمانيا، و (80%) في اليابان، خلال الفترة (1980-1993).

كما أصبح الدين الحكومي قابلا للاتجار في الأسواق الدولية حيث ارتفعت أهمية الأسواق الدولية للسندات الحكومية. فقد ارتفعت نسبة حيازة الأجانب لهذه السندات من أقل من (1%) إلى (43%) في فرنسا، ومن (9%) إلى (17%) في بريطانيا، ومن (10%) إلى (27%) في ألمانيا، في حين استقرت عند (20%) في الولايات المتحدة، للفترة (1980–1992).

التشابه والاختلاف ما بين عولمة القرن التاسع عشر، والعشرين:

هناك أربعة محاور للتشابه:

(i) غياب أو التجريد من القيود على التعاملات الاقتصادية الدولية: تحرير تجارة ثم تحرير انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم بعد ذلك تحرير مالي.

(ii) تطور تكنولوجي: دخول البواخر التجارية، والسكك الحديدية، والبرقيات، وخفض نفقات الشحن بسبب قناة السويس مقارنة باكتشاف الطائرات النفاثة، الكومبيوتر والأقمار الصناعية، وتكنولوجيا الاتصالات.

(iii) ظهور أشكال للتنظيم الصناعي: إنتاج واسع اتصف بشدة تقسيم الوظائف، ودرجة عالية من الميكنة، واكتشاف خطوط الإنتاج المتحركة، وزيادة أهمية اقتصاديات الحجم وخلق وفر كبير في تكاليف الإنتاج. مقارنة باكتشاف نظم التصنيع المرن (FMS)، والإلكترونيات الدقيقة، والروبوت وغيرها.

(iv) السيطرة أو الهيمنة السياسية: تقود السيطرة والهيمنة السياسية إلى اقتصاد العولمة. وصفت الفترة 1870–1913 بأنها "عهد الإمبراطورية البريطانية". مقارنة بالإمبراطورية الأمريكية حاليا. وسيطرة عملتي البلدتين على عملات التبادل الدولي.

النتائج التنموية لعولمة القرن التاسع: تنمية غير عادلة:

- يعتقد المدافعون عن العولمة الاقتصادية بأن تجربة نهاية القرن التاسع عشر هي أساس لتجربة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.
- وبالتالي من المهم التحقق فيما إذا كان هذا الالتقاء هو نتيجة للتطورات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.
- بالفعل تشير الوقائع إلى أن فجوة الأسعار ما بين الدول المصدرة والمستوردة كانت شاسعة عام 1870 إلا أنها تلاشت تقريبا عام 1914، ويعود ذلك أساسا إلى الثورة في قطاع النقل. وبالتالي فإن مساهمة تحرير التجارة في هذا الالتقاء كانت متواضعة.

- لم يقتصر هذا الالتقاء السعري على الاقتصاد الأطلسي بل تعداه إلى بلدان أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وآسيا. ويعتقد المدافعون عن هذا الاتجاه بأنه ساهم في تحسين معدل التبادل الدولي Terms of Trade.
- إلا أن هذا التحسن كان أساسيا في البلدان ذات الوفرة في الأراضي، ومحدود في البلدان ذات الندرة في الأراضي. أما من وجهة نظر البلدان النامية فإن هذه المكاسب لم تكن منظمة، حيث أن القسم الأكبر منها تحقق في الأرجنتين، وأورغواي، أو للشركات الكبيرة في الدول المستعمرة، وليس في الدول المستعمرة.

- كما تحقق أيضا نوع من الالتقاء في أسعار العوامل خلال الفترة (1870–1914)، إلا أن ذلك اقتصر على الاقتصادات الأطلسية. وفي حالة دمج أوربا الغربية فإن هذا الالتقاء يتقلص بشكل كبير، وعند إضافة بلدان العالم الثالث، فإنه يتلاشى.

- ولفهم هذا الجدل يمكن وصفه بالآلية التالي:

أدت العولمة (الأولى في القرن التاسع عشر) إلى زيادة في أجور العمال في بلدان ندرة الأراضي (أوربا) حيث تسود الأجور المنخفضة. كما أدت إلى زيادة الإيجارات في بلد الوفرة في الأراضي (الولايات المتحدة وأستراليا)، حيث تسود الأجور المرتفعة.

- كما كان هناك، خلال الفترة (1870-1914) اتجاها لالتقاء الأجور الحقيقية، إلا أن هذا الالتقاء قد تم تضخيمه، وذلك لكونه انحصر في عدد قليل من البلدان مثل الدانمارك، وايرلندا، والنرويج، والسويد . في حين شهدت إيطاليا، وإلى حد كبير أسبانيا والبرتغال اتساعا كبيرا في فجوة الأجور الحقيقية.

- ولعل الإجابة على السؤال الخاص بكيفية تفسير التقاء الأجور الحقيقية في البلدان الأطلسية تكمن في "هجرة العمالة" من أوربا، وتأثيرها الكبير على سوق العمل وتخفيض الأجور في الولايات المتحدة. ويقدر بأن هذه الهجرة تفسر حوالي سبعة أعشار التقاء الأجر الحقيقي ما بين الاقتصادات الأطلسية. وبالتالي من المنطقي القول بأنه في ظل غياب هذه الهجرة فإن الأجور الحقيقية ستكون أقل في أوروبا (العالم القديم)، وأكبر في العالم الجديد (أمريكا).

- أما فيما يخص التقاء معدلات النمو، كأحد مؤشرات العولمة، فهو الآخر لم يتحقق شأنه شأن أسعار السلع، والعوامل. فمعدل النمو للاقتصاد الدولي كان في حدود (1.4%) للفترة (1890-1913)، وهو أسرع من نظيره المتحقق خلال العقدين السابقين، إلا أنه لا يختلف كثيرا عن المتحقق خلال العقود الثلاثة اللاحقة. ومن المهم أن نلاحظ أيضا أن متوسط حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، خلال الفترة (1867-1869) إلى (1889-1891) ارتفع بحوالي (0.2%) سنويا مقارنة بـ (1.1%) سنويا خلال فترة الـ (25) سنة السابقة و (1.5%) خلال فترة الـ (25) سنة اللاحقة.

- أما فيما يخص معدلات النمو بالبلدان النامية فكانت أقل من ذلك بكثير حيث وصلت إلى (0.2%) سنويا للفترة (1830-1870)، وإلى (0.1%) للفترة (1870-1890)، و (0.6%) للفترة (1890-1913)، مقارنة بـ (0.6%) و (1%) و (1.7) سنويا في البلدان المقترحة، على التوالي.

معنى ذلك أنه لم يكن هناك التقاء في معدلات النمو.

- كما اتصفت العولمة الأولى بالمستويات غير العادلة للتنمية. حيث تركز النمو والتصنيع في عدد قليل من الدول. ففي عام 1860 استحوذت بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا على خمسي الإنتاج الصناعي العالمي، ارتفعت هذه المساهمة عام 1913 إلى الثلثين، يناظرها تركز (60%) من التجارة الدولية ما بين البلدان الصناعية، في نفس العام.

- كما شهدت العولمة الأولى المزيد من التفاوت في توزيع الدخول. فقد زادت الفجوة ما بين البلدان الفقيرة والغنية من (3:1) عام 1820 إلى (7:1) عام 1870، وإلى (11:1) عام 1913.
- كما شهدت، وخلال نفس فترة التكامل الاقتصادي الدولي 1820-1913، بعض أهم البلدان المنفتحة اقتصاديا آنذاك: الهند، والصين، وإندونيسيا، ظاهرة تفكك التصنيع De-industrialization ، والتخلف Underdevelopment.

- ومن المهم أن نتذكر بأن هذه البلدان الثلاث قد مارست، خلال الفترة (1870-1914)، حرية التجارة بنفس القدر الذي مارسته بريطانيا، وهولندا (حيث وصل معدل التعريفة الجمركية إلى مستوى متدني: 3-5%). في حين وصل هذا المعدل في حالة ألمانيا، واليابان، وفرنسا إلى (12-14%)، وفي الولايات المتحدة إلى (33%).
- كما احتضنت هذه البلدان الثلاث: أي الهند، والصين، وإندونيسيا، أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية. إلا أن العولمة لم تؤدي إلى تنمية في هذه الدول.

- أما في بقية بلدان العالم النامي: أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا فقد انخفضت مساهمتهم في الإنتاج الصناعي التحويلي العالمي، خلال الفترة (1860-1913) من (36.6%) إلى (7.5%) .
- أضف إلى ذلك فإن بلدان الصادرات من السلع التعدينية، أو الزراعية، قد خلقت نوع من الجزر الاقتصادية Enclaves في هذه البلدان، والتي تكاملت مع الاقتصاد الدولي، وانفصلت تقريبا عن القطاعات المحلية. وترتب على ذلك حصر منافع التجارة بالعالم الخارجي، مع بعض المنافع البسيطة محليا.

النتائج الاقتصادية لعولمة نهاية القرن العشرين:

- أغلب الشواهد تشير، كما هو الحال مع تجربة العولمة الأولى، إلى أن العولمة الثانية (نهاية القرن العشرين) لم تؤدي إلى الالتقاء كأحد مؤشرات العولمة الرئيسية.
- ففي خلال الستينيات من القرن الماضي وصل معدل النمو العالمي حوالي (3.5) سنويا. كما وصل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2.1%) سنويا في السبعينيات، انخفض إلى (1.3%) في الثمانينيات، وإلى (11%) في التسعينيات.

- أما في حالة البلدان النامية فقد وصل معدل نمو حصة الفرد من الناتج خلال الفترة (1985-2000) إلى قيمة سالبة في (23) بلد نامي، وإلى (0.2%) سنويا في (14) بلد نامي، و (1.2%) سنويا في (20) بلد نامي، (2.2%) سنويا في (12) بلد نامي، وإلى أكبر من (15%) في (16) بلد نامي فقط. يقابلها معدل نمو سالب في (17) بلد في طور التحول الاقتصادي، و (1.8%) في (22) بلد صناعي.

- أما في حالة توزيع الدخل، دوليا، فهناك تباعد، وليس التقاء، ما بين الدول الغنية والفقيرة. فنسبة متوسط حصة الفرد من الناتج في البلدان الغنية إلى البلـــــدان الفقيرة ارتفعت من (35:1) عام 1950 إلى (42:1) عام 1970، وإلى (62:1) عام 1990.
- كما ارتفعت نسبة حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في العشير الأغنى من سكان العالم إلى الحصة المناظرة في العشير الأفقر من سكان العالم، وارتفعت من (31:1)عام 1965 إلى (60:0) عام 1990، وإلى (74:1) عام 1997.

- ولم يكن توزيع الدخل، محليا، أفضل من نظيره على المستوى الدولي. فخلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات ارتفع التفاوت في الدخول في (48 بلد)، تشكل (59%) من السكان و (78%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي عينة من (73) بلد. في حين استقر التفاوت في الدخول في (16) بلد تمثل (36%) من السكان و (13%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في حين انخفض هذا التفاوت في (9) بلدان فقط تمثل (5%) من السكان، و (9%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

- أما على مستوى العمالة فقد شهدت تدهورا في الربع الأخير من القرن العشرين مقارنة بالربع الأول الذي شهد تشغيلا كاملا تقريبا في البلدان الصناعية. فقد وصل معدل البطالة خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى حوالي (10%) في الاتحاد الأوربي، و (7%) في بلدان منظمة التعاون الأوربي، في حين شهدت اليابان ارتفاعا من 0% إلى حوالي (5%) واستقرت الولايات المتحدة عند (5%).

أما في حالة البلدان النامية فقد استمر تأخر خلق فرص عمل جديدة في القطاع المنظم وراء معدل نمو قوة العمل، لذا اتصفت العمالة الجديدة في سوق العمل بتدهور الإنتاجية، وبزيادة أهمية الأنشطة غير الرسمية.

- أما في مجال التفاوت على أساس الأجور والدخول، فقد سجل تفاوتا واضحا في كافة البلدان تقريبا .

هل العولمة مسؤولة عن تدهور التنمية؟

- في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من الآليات التي جعلت من جهود عولمة الاقتصاد الدولي سببا للتفاوت في الأداء الاقتصادي بدلا من التقاء هذا الأداء Divergence Rather the Convergence :

(أ) أدت جهود تحرير التجارة إلى المزيد من التفاوت في أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء.

وكنتيجة لجهود الخصخصة وإعادة التنظيم تزايدت عوائد رأس المال على حساب العمل في كل بلد تقريبا. وقد ساهمت جهود إعادة الهيكلة في تعزيز هذا الاتجاه من خلال خفض المعدلات الضريبية، وإدخال المزيد من المرونة لأسواق العمل. كما ساهمت الطبيعة المرنة لانتقال رأس المال، وغير المرنة لانتقال العمل في إعادة هيكلة علاقات العمل وإضعاف القدرات التفاوضية لاتحادات العمال.

(ب) وفي ظل الهواجس التضخمية اندماج بسبب الأسواق المالية الدولية اضطرت الحكومات إلى اتباع سياسات انكماشية كلية ساهمت في تقليص النمو والعمالة، وكان من شأن زيادة عرض العمالة أن مثل ضغطا على الأجور الحقيقية . وقد رافق التحرير المالي، الذي اقترن بزيادة مديونية القطاع العام والخاص، ظهور طبقة ريعية جديدة ساهمت في المزيد من تركز ملكية الأصول المالية، وبالتالي المزيد من التفاوت في الدخول.

(ج) كان للمنافسة الدولية الأثر في تعزيز توجهات الشركات نحو الدمج، بالشكل الذي جعل الأسواق تتصف باحتكار القلة بدلا من المنافسة، بالشكل الذي انعكس سلبا على عدم عدالة توزيع مكاسب للتجارة الخارجية والاستثمار الدولي ما بين الدول.

(د) لم ينتج عن العولمة توزيعا عادلا للتجارة الدولية، والاستثمارات، والتمويل الدولي (الأركان الرئيسية للعولمة) . فوفقا لإحصاءات عام 2000 تركز حوالي (64%) من صادرات العالم في الدول الصناعية، مع حصة تقدير بـ (32%) للبلدان النامية، و (4%) للشركات متعددة الجنسية.

كما استوعبت البلدان الصناعية حوالي (82%) من التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر، مع حصة تقدر بـ (16%) للبلدان النامية، و (2%) للشركات متعددة الجنسية.

كما بلغت نسبة الدمج ما بين شركات الدول الصناعية حوالي (95%)، و (4%) للدول النامية، و (1%) للشركات متعددة الجنسية.

(هـ) ولم يقتصر عدم عدالة العولمة ما بين الدول الصناعية، والنامية، بل إلى ما بين الدول النامية نفسها. فلا يوجد إلا في حدود (12) بلد نامي يخضع بشكل كبير لجهود العولمة الاقتصادية: الصين، وهونج كونج، والهند، وإندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان، وتايلند.

(و) قد شكلت صادرات هذه الدول في التسعينيات حوالي 70% من إجمالي الصادرات من العالم النامي، و (75%) من الصادرات المصنفة في العالم النامي. واستقبلت هذه الدول حوالي (72%) من إجمالي التدفقات الداخلية من الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، و (90%) من الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

(ز) الخلاصة أن العولمة، سواء الأولى أو الثانية، خلقت فرصا ذهبية لبعض البلدان (الصناعية)، إلا أنها خلقت أيضا مخاطر لبلدان أخرى (الفقيرة) من خلال تعميق التفاوت في الدخول، وزيادة مستويات الفقر.

وإذا ما جاز تحديد الفائزين فهم: مالكي الأصول، ومكتسبي الأرباح، وأصحاب الريع، والمتعلمين، وذوي الخبرات الفنية والمهنية الماهرة القادرة على التنقل.

- أما الخاسرون فهم: فاقدي ملكية الأصول، ومكتسبي الأجور، والدائنون، وغير المعلمين وغير القادرين على التنقل من العمالة غير الماهرة.
- أما على مستوى المنشآت والشركات فيمكن تحديد الفائزين بالشركات الكبرى، والعالمية، وذات الريادة التكنولوجية، والمتقلبة للمخاطر. أما الشركات الخاسرة فهي الصغيرة، والمحلية، والمترددة في أخذ المخاطر، والتابعة تكنولوجيا.

- أما على مستوى الاقتصادات فيتحدد الفائزون بالاقتصادات المصدرة لراس المال ، والمصدرة للتكنولوجيا، والمقرضين الصافين، والاقتصادات ذات إمكانيات البنية الأساسية المادية والبشرية المتقدمة، والمتمتعين بالمرونة الهيكلية. أما الاقتصادات الخاسرة فهي المستوردة لراس المال، والمستوردة للتكنولوجيا، والمقترضين الصافين، وذوي البنية الأساسية المادية والبشرية الضعيفة، وذوي الجمود الهيكلي.